

حظر نشره قبل 31 يناير 2018 (الساعة 5:00 صباحا بتوقيت واشنطن)

حقوق الإنسان والضوابط على سلطات الحكومات تسجل أداء ضعيفا في جميع أنحاء العالم

تراجع النتيجة الإجمالية لسيادة القانون لكثير من البلدان أكثر من تحسنها

في مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لسنتي 2017-2018

عاصمة واشنطن (31 يناير 2018) -- أصدر مشروع العدالة العالمية مؤشر سيادة القانون لسنتي 2017-2018 في 31 يناير 2018 الذي يقيس التزام 113 بلدا في العالم بتكريس مبدأ سيادة القانون مرتكزا على أكثر من 3,000 سبر للأراء من طرف خبراء متخصصين إضافة إلى بحث شمل 110,000 أسرة. إن مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية يوظف البحث الذاتي لقياس أداء البلدان من خلال 8 عوامل وهي: الضوابط على سلطات الحكومات، انعدام الفساد، مدى انفتاح الحكومة، الحقوق الأساسية، النظام والأمن، إنفاذ القوانين، العدالة المدنية والعدالة الجنائية.

منذ إصدار مؤشر سيادة القانون الماضي، تراجعت نتائج أغلبية البلدان في مختلف أنحاء العالم في المجالات التالية: حقوق الإنسان، الضوابط على سلطات الحكومات والعدالة المدنية والعدالة الجنائية.

إن التراجع الأكبر نراه مع العامل الرابع والتمثل في الحقوق الأساسية (71 بلدا من العدد الإجمالي 113 بلدا انسحب) الذي يقيس انعدام التمييز وحق الحياة والأمن والمحاكمة وفق الأصول القانونية وحرية التعبير وحرية الاعتقاد والحق في الخصوصية وحرية تكوين الجمعيات وحقوق العمال. كما نرى التراجع الأكبر الثاني مع العامل الأول والتمثل في الضوابط على سلطات الحكومات (64 بلدا من العدد الإجمالي 113 بلدا انسحب) الذي يقيس مدى التزام الحكام بالقوانين.

بالإضافة إلى ذلك، تراجع النتيجة الإجمالية لسيادة القانون لكثير من البلدان (34%) أكثر من تحسنها (29%) مقارنة بنتائجها في مؤشر 2016 وهذا التوجه مقلق. وفي المقابل بقي معدل النتائج الإجمالية لـ 37% من البلدان التي شملها المؤشر بدون تغيير.

أفاد ويليام نوكوم مؤسس ومدير مشروع العدالة العالمية: "نشهد تراجعا عالميا في الجوانب الأساسية لسيادة القانون" وهو يضيف "إن تراجع الالتزام بسيادة القانون في أي مكان يهدد التنمية في كل مكان".

لقد كانت الفلبين أكثر تحركا في مؤشر سيادة القانون هذه السنة (تم حساب هذا عبر مقارنة البلدان مع نتائج مؤشر سيادة القانون لسنة 2016) وتراجعت بـ 18 مرتبة والآن تصنيفها في المرتبة 88 من مجموع 113 بلدا والمرتبة 13 من 15 بلدا في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ. التراجع الكبير بالنسبة للفلبين كان في العوامل التالية: الضوابط على سلطات الحكومات والحقوق الأساسية والنظام والأمن والعدالة الجنائية.

في المقابل وفي نفس المنطقة ظهرت بوركينا فاسو وكازاخستان وسيري لانكا أكثر تحسنا في الترتيب الإجمالي. تحسن كل بلد من هذه البلدان بتسعة مراتب مقارنة مع مراتبها الإجمالية في نتائج مؤشر سيادة القانون لسنة 2016.

البلدان الأحسن أداء من حيث النتيجة الإجمالية في مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لسنتي 2017-2018 كانت: الدنمارك (في المرتبة 1) والنرويج (في المرتبة 2) وفنلندا (في المرتبة 3). أما البلدان الأسوأ أداء من حيث النتيجة الإجمالية كانت: أفغانستان (في المرتبة 111) وكومبوديا (في المرتبة 112) وفنزويلا (في المرتبة 113). إن مراتب هذه البلدان في قمة المؤشر وفي أسفله ما تغيرت منذ مؤشر 2016.

البلدان المتصدرة في مناطقها من حيث نتائجها الإجمالية في مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية لسنتي 2017-2018 كانت: نيبال (جنوب آسيا)، جورجيا (أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى)، غانا (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)، أوروغواي (أمريكا اللاتينية

ومنطقة البحر الكاريبي)، الإمارات العربية المتحدة (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، ونيوزيلندا (شرق آسيا والمحيط الهادئ) والدنمارك (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية).

مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية هو المرجع الأساسي والأكثر دقة في العالم من حيث البيانات الأصلية عن سيادة القانون. يركز على سبر للأداء لدى الأسر إلى جانب بحوث متخصصة من أجل قياس تجارب ووجهات نظر يومية لعموم الناس بخصوص سيادة القانون في أنحاء العالم. يقاس أداء البلدان عبر المؤشر موظفا 44 مؤشرا فرعيا من خلال 8 عوامل أساسية لسيادة القانون. يعدد و يصنف كل عامل عالميا وإقليميا مقارنة ببلدان أخرى في نفس الطبقة الاقتصادية.

وقد أفاد ويليام نوكوم مؤسس ومدير مشروع العدالة العالمية: "سيادة القانون هي أساس المجتمعات إنصافا وفرصا وسلاما. ليس هناك أي بلد حقق أداء كاملا. إن مؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية هو المرحلة الأولى في تأسيس المعايير وتأثير الإصلاحات وتحفيز المشاريع وتعميق تقديراتنا وفهمنا للأهمية المركزية لسيادة القانون."

أبرز النتائج الإقليمية لمؤشر سيادة القانون لمشروع العدالة العالمية

- **عالميا**، مواصلة البلدان في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تصدرها قمة المؤشر، تتبعها البلدان في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، بينما البلدان في جنوب آسيا تحصل على أسوأ النتائج بشكل عام.
- بلدان من منطقتي أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية تحتل الثماني مراتب الأولى في القمة من عشرة مراتب. يبقى الدنمارك في المرتبة الأعلى من 113 بلدا الذي شمله المؤشر ويأتي في المرتبة الموالية النرويج. في هذه المنطقة، نرى التراجع الأكبر في ثلاثة عوامل: الضوابط على سلطات الحكومات والحقوق الأساسية والعدالة الجنائية. في المقابل نرى التحسن الأكبر في عاملين: مدى انفتاح الحكومات والنظام والأمن. من بين كل البلدان في هذه المنطقة احتلت بلغاريا المرتبة الأدنى متراجعة بمرتين في الترتيب العام حيث انتقلت إلى 55 من مجموع 113 بلدا في أنحاء العالم.
- حلت غانا المرتبة الأعلى في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى محل أفريقيا الجنوبية التي احتلت المرتبة الأولى في مؤشر 2016. عالميا مرتبة غانا 43 من مجموع بلدان العالم التي شملها المؤشر. بينما التحسن الأكبر شمل كل من بوركينا فاسو وكينيا من بين 18 بلدا تم قياسه في المنطقة. تحسنت بوركينا فاسو بـ 9 مراتب في الترتيب العالمي وكينيا بـ 5 مراتب. التراجع الأكبر كان لمدغشقر بـ 8 مراتب. بشكل عام في المنطقة كان التحسن الأكبر في عامل انعدام الفساد. 4 بلدانا تحسنت من حيث هذا العامل وما كان هناك أي بلد تراجع من حيث نفس العامل.
- منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ حلت المرتبة الثانية من حيث سيادة القانون بعد أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. في هذه المنطقة نيوزيلندا وأستراليا ما زالوا يرأسان الترتيب في المرتبتين 7 و 10 من 113 بلدا في العالم. على الرغم من ذلك أكثر من ثلثي البلدان في هذه المنطقة تراجعت في النتيجة الإجمالية لسيادة القانون. واصل الفلبين تراجعها الكبير في الترتيب العالمي وهو تراجع بـ 18 مرتبة إلى المرتبة 88 من مجموع 113 بلدا.
- البلد المتصدر لمنطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى هو جورجيا بترتيب 38 من 113 بلدا في أنحاء العالم رغم أنه تراجع بـ 4 مراتب منذ مؤشر 2016. في الترتيب الإقليمي كازاخستان الأكثر تحسنا في الترتيب وهو تحسن بـ 9 مراتب إلى المرتبة 64 من 113 في العالم في حين روسيا البيضاء تراجعت بـ 8 مراتب إلى المرتبة 65. بشكل عام المنطقة تراجعت في عاملين: مدى انفتاح الحكومات والحقوق الأساسية. في نفس الوقت تحسنت المنطقة في عامل النظام والأمن.
- البلد المتصدر لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هو أوروغواي ورتبته 22 من 113 بلدا، تتبعه كوستاريكا وشيلي. كان أداء سورينام الأكثر تراجعا في الترتيب وهو تراجع بـ 10 مراتب إلى المرتبة 69 من 113 بلدا الذي شمله المؤشر في أنحاء العالم. ثلاثة بلدان في هذه المنطقة اتخذت منحى سلبيا في عامل الضوابط على سلطات الحكومات. مرة أخرى فنزويلا حصلت على النتيجة الإجمالية الأدنى من حيث سيادة القانون من مجموع كل البلدان التي شملها المؤشر.

- البلد المتصدر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الإمارات العربية المتحدة في المرتبة 32 من 113 بلدا (7 بلدانا فقط في هذه المنطقة يشملها المؤشر) وتحسنت مرتبة إيران بـ6 مراتب إلى الرتبة 80 في حين تراجع المغرب بـ7 مراتب إلى الرتبة 67 من 113 بلدا في أنحاء العالم. انخفضت معدلات كل من المغرب والإمارات العربية بشكل بارز في الإحصائيات من حيث عامل انعدام الفساد.
- البلد المتصدر لمنطقة جنوب آسيا هو نيبال وتحسن بـ5 مراتب إلى الرتبة 58 من 113 بلدا في أنحاء العالم. كل البلدان في هذه المنطقة تحسنت من حيث ترتيبها بشكل عام إلا أفغانستان الذي بقي في الرتبة 111. سيرري لانكا الأكثر تحسنا بشكل مبهز بتحسنة بـ9 مراتب إلى الرتبة 59 من 113 بلدا الذي شمله المؤشر.

التقرير الكامل لسنتي 2017-2018 الذي يتضمن، بروفييلات البلدان وتصورات البيانات والمنهجية وخيارات التحميل سيكون جاهزا في 31 يناير 2018 وستجدونه في هذا الموقع :

www.worldjusticeproject.org/rule-of-law-index

حول مشروع العدالة العالمية:

مشروع العدالة العالمية منظمة مستقلة ومتعددة التخصصات يسعى لتعزيز سيادة القانون في كل أنحاء العالم. سيادة القانون الفعال تقلص الفساد وتحارب الفقر والمرض وتحمي الناس من الظلم الكبير والصغير. سيادة القانون أساس المجتمعات المنصفة والماتحة للفرص والمتمتعة بالسلم وتعتمد عليها التنمية والحكم الخاضع للمساءلة واحترام الحقوق الأساسية. يمكنكم التعرف أكثر عن المنظمة في موقعها:

www.worldjusticeproject.org

للمزيد من المعلومات ولطلب المقابلة يرجى الاتصال بـ:

press@worldjusticeproject.org

(206)792-7676